منهجية البحث في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل

أ. هشام زغاشو- جامعة عنابة
أ. أمير وحشي - جامعة عنابة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التطرق لموضوع هام ومحوري في علم السياسة، بمعنى استخدام المنهجية المقارنة والهدف منها وأساليبها، سواء مقارنة عدد كبير من الحالات أو عدد قليل والمقارنة ضمن حالة واحدة، وذلك لأسباب موضوعية، أبرزها أن هذا الحقل يعتبر أحد الفروع الرئيسية لعلم السياسة منذ عام 1948، مما جعل مختلف الجامعات تفتح أقساما متخصصة في دراسات المناطق، وأيضا نظرا لأهمية المنهج المقارن كبديل عن التجربة، له القدرة على بناء نظريات سياسية انطلاقا من التشابه والاختلاف في الحالات المدروسة، لفهم وتفسير الواقع السياسي. ومن ثم يظل المنهج المقارن الأهم في الدراسات السياسية المعاصرة، يعتمد على العلاقة بين المتغيرات، واختبار الفرضيات مقارنة بحالات مشابهة أو مختلفة، والتنبؤ بالظاهرة السياسية.

Abstract:

The aim of this study is to address an important and central subject in the Political science,in the sense of using the comparative methodology. its objectives and methods, whether comparing many countries or few and the comparison within one case, for several objective reasons, most notably that this field is considered one of the main branches of political science since 1948.This led various universities to open specialized departments in area studies, and given the importance of the comparative method as an alternative to the experiment,which has the ability to build political theories based on similarities and differences in the cases studied, to understand and interpret the political reality, hence, the comparative method remains the most important in contemporary political studies, depends on the relationship between the variables, and the test of hypotheses compared to similar or different cases , and the prediction of political phenomena.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

رغم تعدد المعارف وتنوعها، تطلق صفة العلم كما حددتها الفلسفة الوضعية على عدد من المجالات المعرفية، ذات النظريات العامة والقوانين التي تم التوصل إليها بعد سلسلة من الملاحظات المدعمة بفرضيات علمية صحيحة، ومن بينها العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وعلم السياسة بشكل خاص الذي سعى منذ منتصف القرن 20م إلى اعتماد أسلوب نسقي منظم لبلوغ المعرفة السياسية العلمية، كنسق يسمح بتطوير تعميمات وفروض في ضوء ملاحظات متكررة ودقيقة بعيدا عن المعرفة التقليدية المعيارية.

الأمر الذي اقتضى العمل من أجل وضع إجابة محددة للسؤال المركزي المتعلق بموضوع ومنهج علم السياسة حتى يصبح أكثر انضباطا، في ظل تعدد الظواهر السياسية موضوع البحث بين الدولة والسلطة والسلوك السياسي، والمؤسسات السياسية والعلاقات الدولية ..الخ، علاوة على التعدد المنهجي التقليدي القائم على استخدام المناهج الفلسفية والوصفية، والتاريخية والقانونية، والتي لم تسهم على أهميتها في جعل هذا الحقل يصل إلى مستوى المعرفة العلمية الصحيحة.

أمام هذا الوضع لجأ علماء السياسة إلى اعتماد المنهج المقارن كبديل عن التجربة خصوصا بعد تقسيم لجنة خبراء منظمة "اليونيسكو" عام 1948 علم السياسة إلى خمسة فروع رئيسية هي: النظرية السياسية، تحليل السياسة العامة، والعلاقات الدولية، الإدارة العامة والسياسة المقارنة، وبالتالي أصبحت السياسة المقارنة الحقل الفرعي الوحيد الذي يحمل موضوعا هو السياسة وعنوانا منهجيا هو المقارنة.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتبين أهمية التحليل السياسي المقارن في علم السياسة وأهمية المنهج المقارن وأساليبه المعتمدة لدراسة الظواهر السياسية المختلفة خصوصا في المرحلة الحديثة، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مدلول منهجية السياسة المقارنة ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ما هي أبرز أهداف التحليل السياسي المقارن؟
- ما هي أساليب التحليل السياسي المقارن؟

1. مفهوم المقارنة السياسية:

كما هو معلوم تعتبر المقارنة منهج أساسي في كافة العلوم بما فيها العلوم الاجتماعية فضلا عن كونها أداة عقلية رئيسية يعتمدها الإنسان في حياته كلها وفي شتى المجالات، للمفاضلة بين ما يحتاجه وما يقرره أو بين ما يملكه وبين ما يملكه الآخرين(01)، ورغم الاختلاف في تعريفها إلا أن هناك اتفاق حول ضوابطها المستمدة بشكل أساسي من تراث الفيلسوف البريطاني "جون ستيوارت ميل" John Stuart Mill والذي عرفها بأنها: "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر ".

وبذلك يلاحظ من خلال هذا التعريف أن ستيوارت ميل وضع مجموعة من الضوابط اللازمة التي يحتاجها الباحث لإجراء أي دراسة مقارنة، في مقدمتها ضرورة وجود قدر من التشابه والاختلاف بين الظواهر محل المقارنة، أي أنه لا يمكن إجراء المقارنة بين الظواهر والحدات الكلية أو الفرعية المتطابقة تماما أو مختلفة تماما(02).

وفي هذا السياق يعتبر "ارند ليجفارت" Arend lijphart أن: " السياسة المقارنة هي الحقل الوحيد في علم السياسة الذي يحمل عنوانا منهجيا والذي يقوم على استعمال المنهج المقارن كأحد المناهج العلمية الرئيسية إلى جانب المنهج التجريبي، والمنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة"(03)، بحيث يتم اللجوء إليه عادة لاختبار صحة الفرضيات العلمية وتأسيس علاقة امبريقية بين متغيرين فأكثر كبديل عن المنهج التجريبي.

وبدوره يرى العالم الأمريكي "هارولد لاسويل" Harold D. Lasswell أن المنهج المقارن ضروري من أجل الوصول إلى نظرية علمية لدراسة الظواهر السياسية، وهو أيضا ما يؤكده الباحث السلوكي "غابريال ألموند" Gabriel Almond الذي يعادل بين المنهج المقارن والمنهج العلمي بقوله أنه: " لا معنى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للسياسة وللاقتراب العلمي لعلم السياسة دون عنصر المقارنة، فهو وسيلة من وسائل اكتشاف العلاقة السببية بين المتغيرات وليس وسيلة من وسائل القياس"[04].

أما "برتراند بادي" في كتابه "السياسة المقارنة" فيعتبر أن المنهج المقارن هو البديل العلمي الأفضل للمنهج التجريبي الذي لا يمكنه الإحاطة بالظاهرة السياسية بوصفها ظاهرة إنسانية، بما أن المقارنة تمتلك القدرة على فهم هذه الظواهر وتأويلها عبر الكشف عن متغيراتها، واختلافاتها وتشابهاتها من خلال ثلاث غايات رئيسية هي:

- تسمح بتشكيل إحاطة أفضل للخصوصيات الواقعية لكل موضوع.
- تقدم وسائل الكشف عن الدوافع العميقة لممارسة السلطة، وكذلك لرد فعل المواطنين سواء كانوا راضين أم لا عن مختلف الأوضاع.
- تعالج وقائع العالم السياسي كأحداث متغيرة ونسبية، يمكن إعادة النظر فيها باستمرار[05].

كما يرى أن علم السياسة تشكل في جزء كبير منه اعتمادا على المنهج المقارن الذي فرض نفسه كمنهج بديل، مما ساعد على نشأة مجال مختص في علم السياسة يطلق عليه السياسة المقارنة بداية بتأسيس مجال المؤسسات السياسية المقارنة نهاية القرن 19م، ثم التفرغ لدراسة كل أنواع السلوك السياسي المقارن من انتخابات وأحزاب سياسية وغيرها، وبالتالي فرضت المقارنة نفسها كمنهج أكثر منها كموضوع بهدف ليس الكشف عن التشابهات والاختلافات الملاحظة في بلد ما فقط، بل محاولة تفسير العمليات الاجتماعية بغض النظر عن انتمائها لبلدان مختلفة أو متقاربة مادام المطلوب هو إمكانية المقارنة بينها[06].

2. بعض الأعمال السياسية المقارنة التقليدية

ظل اهتمام المنظرين السياسيين من "أفلاطون" حتى "مونتيسكيو" Montesquieu مقتصرا على المقارنة من وجهة نظر معيارية، تقوم على السعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى التعرف على أفضل العوالم وأفضل نوع من أنواع الهيمنة السياسية وفق تصورات فلسفية مجردة قبل كل شيء، وعليه ظهرت العديد من التصنيفات السياسية للحكومات وأنظمة الحكم التي كانت بهدف خدمة الغاية المعيارية للمفكر أو الفيلسوف، من خلال التعرف على عمليات الفساد أو تلك المؤدية للطغيان أو الفوضى، خصوصا ما قدمه أفلاطون عبر التمييز بين مختلف أشكال التنظيم السياسي في بلاد الإغريق ليصل إلى أنواع متعددة لهذا التنظيم هي: الأرستقراطية، التيموقراطية، الاوليغارشية والديمقراطية والطغيان وأيها النظام المثالي الذي سيحقق سعادة المدينة والمجتمع(07).

ورغم غزارة الأدبيات المقارنة بعد أفلاطون، خصوصا ما قدمه أرسطو، إلا أنه كان علينا الانتظار إلى غاية مونتيسكيو الذي نقل التحليل السياسي المقارن من الجانب المعياري إلى الاهتمام بالمعرفة، إذ لم يمنعه توجهه الفلسفي وانشغاله مثل سابقيه بفساد وانحطاط الأنظمة من توضيح آلية مواجهة الاستبداد والمتمثلة حسب رأيه في الفصل بين السلطات، وهو ما ذكره في كتابه" روح القوانين " (1748)، حيث بدأ بناء نظريته عن الفصل بين السلطات بفرضية مفادها أن: " ما من صاحب سلطة إلا ويميل إلى التعسف فيها .. حتى يجد ما يوقفه وبحكم طبيعة الأشياء لا يوقف القوة إلى قوة"(08).

وحتى يتحقق من هذه الفرضية قارن بين النظام الانجليزي وبين النظام الفرنسي، فوجد أن الانجليز ينعمون بالحريات عكس الشعب الفرنسي، وأن العامل الأساسي لهذا الاختلاف هو قيام النظام الانجليزي على الفصل بين السلطات، أين يؤدي الملك الوظيفة التنفيذية والبرلمان الوظيفة التشريعية، عكس ملك فرنسا الذي يجمع بين السلطتين، أي أنه لا توجد قوة أخرى توقف قوته أو تقيده في حالة الاستبداد والتعسف في السلطة، وعليه ربط بصفة نهائية بين الحرية وبين الفصل بين السلطات لينتهي إلى القول بأن: " أي نظام لا يفصل بين السلطات لا ضمانة للحرية لديه"(09).

برز بعد ذلك المفكر الفرنسي "اليكس دو توكفيل" Alexis de Tocqueville الذي ورغم اهتمامه بالوضعية السياسية لفرنسا وتحديدا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمرحلة ما بعد الثورة، إلا أنه ساهم في تطور الأدبيات المقارنة عبر عمله الموسوم بـ"الديمقراطية في أمريكا" كأحد أهم المؤلفات الكلاسيكية في هذا المجال، وذلك عبر المقارنة بين النظام الفرنسي والنظام الأمريكي، مستخدما في ذلك مفهوم التحليل الثقافي أو الثقافة السياسية لكل جماعة، ومن ثم تحديد الاختلافات القائمة بين النظام الأمريكي كنظام ديمقراطي ليبرالي والفرنسي كنظام ديمقراطي استبدادي[10].

3. أهداف التحليل السياسي المقارن:

أ. الأهداف العلمية:

تتمحور المقارنة السياسية المنظمة حول أربعة أهداف علمية رئيسية تتفاوت أهميتها حسب تطلعات وأهداف كل باحث، هي: الوصف، التصنيف، اختبار الفرضيات والتنبؤ [11].

- **الوصف:** description

الهدف الأول من التحليل السياسي المقارن هو الوصف الذي يعتبر بمثابة البيانات الخام للدراسات المقارنة فمن خلال السؤال كيف؟، يتم توصيف الظواهر السياسية والأحداث في بلد معين أو مجموعة من البلدان بهدف تكوين فهم أفضل حول هذه الحالات، للوصول إلى تفسير أدق عن التشابه والاختلاف بينها.

وبهذا تميزت أبحاث السياسة المقارنة خلال المرحلة التقليدية جميعها باستخدام المنهج الوصفي بأسلوب مقارن، فعندما ظهر علم السياسة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عمل العلماء على وصف الظواهر السياسية بطريقة مقارنة للخروج من العرقية الضيقة "ethnocentrism" التي كانت تميز علم السياسة بعد تأسيسه كحقل مستقل نهاية القرن 19م وذلك عبر الاكتفاء بدراسة المؤسسات والدستور الأمريكي إلى دراسة حالات أخرى وثقافات مغايرة خصوصا الأوروبية منها، أو ما يطلق عليها بمرحلة الحكومات المقارنة[12].

- **التصنيف:** Classification

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهدف التبسيط المعرفي يقوم علماء السياسة المقارنة بوضع تصنيفات متنوعة تحتوي على جميع الحالات التي لها نفس الخصائص، أو التي تختلف عن بعضها البعض، فمن أجل التفسير والفهم والتعميم يسعى الباحثون في علم السياسة إلى تنظيم الأفكار، وتصنيف البيانات في تصاميم أعدت سلفا من أجل شرح وتوضيح الحالات محل الدراسة بأسلوب أدق[13] وبسيط في نفس الوقت، وفق معايير نظرية محددة، كتصنيف الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، الأنظمة المدنية والعسكرية..الخ، أو قد يعتمد على مجموعة معايير أكثر تعقيدا لتصنيف الأنظمة والأجهزة الحكومية المختلفة.

ومن الناحية التاريخية نلاحظ وجود العديد من الأعمال التي اعتمدت التصنيف كهدف لها، بدءً بأعمال "أرسطو" عبر تصنيفه للحكومات إلى ستة أصناف على أساس معيار الشكل (جيد.فاسد) وعلى أساس حجم من يحكم (فردي/ أقلية/ أغلبية)، كما نجد تصنيف الباحث "صاموئيل فينر " Samuel Finer عام 1997 في كتابه" تاريخ الحكومة" The History of Government مصنفا أنظمة حكم إلى أربعة نماذج هي: نظام القصر وتكون السلطة في يد شخص واحد، نظام الكنيسة يكون القرار في يد رجال الدين، نظام النبلاء أين تسيطر على الحكم وعلى المجتمع نخبة متميزة، وأخيرا حكومة المنتدى والتي تتشكل بناءً على الإرادة الشعبية لتمارس السلطة بشكل تعددي[14].

- **اختبار الفرضيات:** Hypothesis-testing

أهم أهداف عملية المقارنة هو اختبار الفرضيات التي تم تطويرها في سياق اجتماعي أو سياسي أو ثقافي معين، فبعد وصف الظواهر وتصنيفها يستطيع علماء السياسة المقارنة البحث عن العوامل التي تساعد على تفسير ما تم وصفه وتصنيفه، وذلك من خلال افتراض وجود علاقة سببية بين مجموعة من المتغيرات والقيام باختبارها عن طريق المقارنة، وقد برزت أهمية هذا الهدف في ظل الفلسفة الوضعية الامبريقية التي ميزت علم السياسة منذ 1950، بعدما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدرك الباحثون الحاجة إلى المنهج المقارن من أجل بناء نظريات عامة ومن أجل اختبار الفرضيات المستمدة من بعض الرؤى النظرية[15].

إذن وحسب "ليجفارت" البديل للمنهج التجريبي في حقل السياسة هو المنهج المقارن الذي يقوم على اكتشاف العلاقة الامبريقية بين المتغيرات، ويساهم عن طريق اختبار الفرضيات في التراكم التدريجي للمعرفة السياسية، وهو نفس الطرح الذي أكده الباحث الايطالي "جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori بقوله أننا: "نستعمل المقارنة كوسيلة للتحقق من الافتراضات حول ظواهر ثابتة أو متغيرات مستقلة للتحكم فيها بشكل أفضل".

من أبرز الدراسات الحديثة التي تعكس الاهتمام بالمقارنة وباختبار الفرضيات نجد دراسة "ديترويش روشيمير" Dietrich Rueschemeyer عام 1992 بعنوان: " التنمية الرأسمالية والديمقراطية"، بهدف المقارنة بين التجارب السياسية للبلدان الصناعية المتقدمة وتجارب دول العالم النامي انطلاقا من فرضية وجود علاقة بين التنمية الرأسمالية والديمقراطية، أيضا الدراسة المعنونة بـــ: " *Post*-Communist *Democratization*: Political Discourses across Thirteen Countries التي أجراها الباحثان "جون دريزك" John S. Dryzek و"ليسلي هولمس" Leslie T. Holmes عام2002 بغرض دراسة الآراء السياسية والتوجهات العامة للمجتمعات عبر ثلاثة عشرة دولة خلال مرحلة ما بعد شيوعية نحو مسألة الديمقراطية والقيم الليبرالية[16].

- **التنبؤ:** Prediction

كامتداد منطقي لاختبار الفرضيات يأتي التنبؤ أو التوقع كهدف من الأهداف العلمية للتحليل السياسي المقارن، غير أن هذا الهدف يظل مسألة خلافية، بين من يعتبر أن علم السياسة ما هو إلا علم لتشخيص وتفسير الظواهر[17]، ومن يعتبر أن السياسة المقارنة تهدف إلى التنبؤ من خلال تعميم نتائج الدراسات المقارنة على الحالات المشابهة أو المختلفة، وإن كان هذا التنبؤ قد لا يقع بصورة قطعية ولكن في شكل شروط احتمالية كالقول بأن الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تتبع نظام التمثيل النسبي في العملية الانتخابية من المحتمل أن تأخذ بنظام التعددية الحزبية[18].

وعليه يستوجب على عالم السياسة أن يعرف الأثر المحتمل لتغيير النظام الانتخابي من نظام الأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي على النظام الحزبي في بلد معين أو مجموعة من البلدان، كما أن احتمال فوز المرشحين للانتخابات العامة ممن يشغلون مناصب سياسية وحكومية حالية أكبر بكثير من احتمال فوز المرشحين الآخرين وذلك بناءً على الملاحظة التجريبية للمنافسات الانتخابية الماضية.

وفي هذا السياق من الأعمال التي تحمل حججا تنبؤية وان كانت ضعيفة في بعض الأحيان، الكتاب الذي قدمه عالم السياسة الأمريكي "صاموئيل هانتنغتون" *Samuel* P. *Huntington* بعنوان: "صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد" والذي صنف من خلاله الحضارات الإنسانية إلى تسعة تجمعات رئيسية، ليتوقع بعد الدراسة أن العالم مقبل على العديد من الصراعات وأنها من المحتمل أن تظهر في المناطق التي يشترك في تكوينها الثقافي والاجتماعي والديني حضارتين فأكثر أو مناطق الصدع كما يسميها[19].

ب. الأهداف المعرفية:

- **تعميق المعرفة السياسية حول العالم**: فعندما نقارن بين نموذجين كالهند وكندا مثلا يظهر لنا أن طبيعة الديمقراطية في كل بلد تحكمها العديد من العوامل من بينها النظام الفدرالي المعتمد والتعددية الاثنية واللغوية والسكانية، إضافة إلى الموروث السياسي الذي خلفه الاستعمار والامبراطورية البريطانية في هذه البلدان، لكن عندما نقارن الهند مثلا مع بعض الدول العربية التي خضعت لنفس الاستعمار يتبين لنا أنه لا علاقة بين الموروث السياسي البريطاني في المنطقة وبين الديمقراطية التي لم تتحقق في كثير من هذه الدول، أو بين التعددية الاثنية وبين الديمقراطية في حالة المقارنة مع دول مختلطة الأعراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كروسيا أو الصين، من هنا يتبين لنا دور المقارنة في توضيح كثير من العوامل التفسيرية التي لم يكن لنا أي معرفة مسبقة حولها قبل المقارنة[20].

- **فهم النموذج الذي ننتمي إليه:** فغالبا ما ننظر إلى المؤسسات والممارسة السياسية والتقاليد والأعراف في بلداننا على أنها أمر طبيعي أو أنها حتمية بطريقة أو بأخرى، لكن عندما ننظر إلى تجارب المجتمعات الأخرى، نتوصل إلى نتيجة تبين فهمنا الخاطئ أو أننا نمثل حالة فريدة من نوعها أو حتى غريبة بعض الشيء، فمن لا يمتلك فهماً عن غيره لا يمكن أن يفهم ذاته أو كما يقول المؤرخ الفرنسي "فرناند بروديل" Fernand P. Braudel: " عش في لندن لمدة عام ولكنك لن تعرف كثيرا عن انجلترا وإنما ستفهم الخصائص المهمة لفرنسا بصورة أقوى من ذي قبل"[21]، وبالتالي من الهام معرفة تاريخ وثقافات الشعوب والمجتمعات علاوة على مؤسساتها وأنظمتها لتفسير الواقع والممارسات الحالية لها، خصوصا وأنها قد تؤثر علينا بشكل مباشر أو غير مباشر[22].

فالمقارنة من الناحية المعرفية تجعلنا نتجنب السقوط في التمركز العرقي حول الذات بالاستفادة من تجارب الآخرين، وإدراك أن القيم والمعايير والمؤسسات السائدة في مجتمع ليست بالضرورة هي القيم والمؤسسات العالمية أو الأفضل أو أنها تخضع لمعايير عالمية موحدة، فبالمقارنة فقط نستطيع تطوير النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تماما كما فعلت ثورة الميجي في اليابان أواخر القرن 19م بالاستفادة من تجارب الغير خصوصا الأوروبية منها[23].

وهو ما يذهب إليه "برتراند بادي" بقوله أن المقارنة تهدف إلى التحرر من ثقل المركزية العرقية التي تعرضت للنقد بما فيه الكفاية، وأيضا من كل ما هو شمولي ونمطي، حيث يعمل المنهج المقارن بإظهاره للتنوع على إبراز أهمية الابتكار والقطيعة لكن بشرط عدم السقوط في تفسيرات شمولية مرة أخرى، وبذلك تهدف المقارنة التي تسعى إلى إبراز الاختلافات أن اختلاف مسارات التطور السياسي لا ترجع إلى اختلاف البشر بقدر ما تفسر عبر اختلاف الاختيارات وردود الأفعال المتباينة والتقاليد والأساليب الحياتية المتنوعة[24].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج.الأهداف العملية:

- **تأسيس النظم السياسية**: فغالبا ما يستخدم صانعوا الدساتير والقوانين والمؤسسات أسلوب المقارنة للوصول إلى أفضل الصيغ حول العالم[25].

- **صنع السياسة**: فعن طريق المقارنة يمكن تقديم البدائل والبيانات اللازمة لعملية صنع السياسة سواء داخليا أو خارجيا، إذ أن دراسة النظم السياسية الأخرى توسع الخيارات أمام صانع القرار وكذا قدراته.

- **تقويم السياسة**: فالتحليل المقارن يهدف إلى تقويم التجربة السياسية بعد تشكيلها سواء أكانت مؤسسات أو قرارات أو عمليات، وذلك لتحديد مدى انجازها للنتائج بناءً على الأهداف المتوقعة[26].

4. أساليب التحليل السياسي المقارن:

من أبرز القضايا في المنهجية المقارنة تلك المتعلقة بمسألة تحديد عدد الحالات والتي تشير غالبا إلى البلدان أو الوحدات السياسية الفرعية، وفي الواقع أدى التمييز بين الدراسات التي تعتمد على عدد كبير من الحالات والدراسات التي تعتمد على عدد صغير إلى انقسام "طوبولوجي" في الدراسات السياسية المقارنة، فمثلا يميز " ليجفارت" بين المنهج الإحصائي الذي يطبق في البحوث الكمية المقارنة ويستخدم عدد أكبر من الحالات وحجم هائل من البيانات فيما يعرف بالدراسات المسحية، والمنهج المقارن الذي يعتمد الطريقة الإحصائية ولكن بحالات أقل [27].

ونفس الأمر إلى "تود لوندمان"Todd Landman في كتابه " قضايا ومناهج في السياسة المقارنة " الذي يذكر فيه أن التحليل السياسي المقارن يعتمد ثلاث أساليب رئيسية هي: مقارنة عدد كبير من الحالات، مقارنة عدد قليل من الحالات ودراسة حالة واحدة، وأن لكل منها شروطها ومزاياها وعيوبها، وأن الباحث يختار أسلوبه في المقارنة انطلاقا من الأسئلة البحثية التي يحاول الإجابة عنها ومن الهدف وراء البحث، فمثلا: إذا أراد الباحث معرفة السبب وراء فوز مرشح معين في الانتخابات لفترات متتالية هنا يعتمد أسلوب دراسة حالة واحدة ويقارن عبر مراحل انتخابية مختلفة، لكن إذا أراد معرفة السبب وراء صعود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليسار أو اليمين المتطرف، فيختار مجموعة من البلدان الأوروبية أو غيرها من النماذج[28].

أما "برتراند بادي" فيعتبر أن السياسة المقارنة عرفت مصيرا أفضل في الجامعات الأنجلوساكسونية تحت اسم السياسة المقارنة أو الحكم المقارن كمادة فرعية، وكأسلوب متميز داخل علم السياسة والتي تتلاءم بشكل جيد مع تقنيات التحليل الكمي، وأنواع الحساب الإحصائي المطبقة على وجه الخصوص عند دراسة السلوك السياسي بفعل ارتكازها على منهجية حساب التغيرات المتزامنة الحاصلة ضمن الأشياء القابلة للقياس والتي تمتلك خصائص مشتركة باستثناء خاصية واحدة أو حساب المتغيرات المتميزة عن بعضها البعض باستثناء متغير واحد[29].

أ. **مقارنة عدد كبير من البلدان:**

رغم وجود العديد من الدراسات المقارنة الوصفية لعدد كبير من الحالات، كدراسة "صاموئيل هانتنغتون" عن صدام الحضارات، إلا أنه بشكل عام تتجه اغلب الدراسات المعاصرة إلى استخدام المناهج الكمية كنتيجة لتطور المقاييس العددية للمفاهيم السياسية، أي ما يمكن إخضاعه للحساب الكمي كالانتخابات، انتهاكات حقوق الإنسان وتوجهات الرأي العام لذلك يطلق على المقارنة لعدد كبير من الحالات المقارنة الإحصائية، لاعتمادها في تحليل المعلومات على الأساليب الإحصائية الرياضية، خصوصا التقنيات السريعة التي تتطلب استخدام أجهزة الكومبيوتر مثل: برنامج SPSS[30].

من الناحية التاريخية تطور أسلوب المقارنة لعدد كبير من الحالات من طرف المدرسة السلوكية التي أخذت تطرح أسئلة بحثية عن قضايا جديدة كالتنمية السياسية والاستقرار السياسي ومحاولة التوصل إلى تعميمات امبريقية من خلال دراسة عينات كبيرة الحجم، مما أدى مع مرور الوقت إلى تكوين قاعدة بيانات ضخمة تشمل ما بين 150 و194 دولة تمت المقارنة بينها في فترات زمنية مختلفة.

- مزايا وعيوب المقارنة لعدد كبير من الحالات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المزايا تتلخص في التالي:

- القدرة على الضبط الإحصائي للمتغيرات .
- الإحاطة المعرفية والمفاهيمية بعدد أكبر من الحالات.
- اختبار الفرضيات عبر مجموعة واسعة من الحالات وفي ظل ظروف مختلفة.
- تعميم الاستنتاجات على عدد أكبر من الحالات.
- التعرف على الحالات غير المتوقعة أو المنحرفة التي تعتبر استثنائية عكس القاعدة العامة.

العيوب تتلخص في التالي:

- نقص المعلومات حول بعض الفترات التاريخية أو بعض الحالات.
- البيانات الوصفية لا يمكن أن تؤدي إلى استدلالات قوية لأنها لم تخضع للمقارنة المنظمة الإحصائية.
- التعرض لمواضيع لا تتناسب والتحليل الكمي المقارن، كأن تتضمن تعقيدات سببية أو خصوصيات تاريخية واجتماعية وسياسية يفضل دراستها بشكل منفصل.
- انعدام التكافؤ بين الوحدات السياسية المدروسة سواء من حيث الحجم الجغرافي أو عدد السكان أو المستوى الاقتصادي...الخ[31].

أخيرا يشترط في المقارنة بين عدد كبير من الحالات أن تكون المعلومات حولها كمية وفي نفس الوقت موحدة في المقاييس quantified and standardised، أي عددية مثل: الكثافة السكانية، نصيب الفرد من الدخل القومي، أو معدل البطالة ..الخ، وموحدة بمعنى أن المعلومات التي يتم جمعها تنتمي إلى نفس المستوى، وليس إلى مستويات متعددة، كأن نقوم بقياس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى التعليم في حالة من خلال نسبة التعليم الابتدائي وفي حالة أخرى من خلال التعليم الجامعي[32].

ب. مقارنة عدد قليل من البلدان:

والذي يقوم على اختيار عدد قليل من الحالات تتراوح من حالتين إلى أكثر من 20 حالة، مع أن البعض يرى أنه لا يهم تحديد العدد الذي يظل مسألة نسبية[33]، ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب عادة نتيجة عيوب المقارنة لعدد كبير من الحالات، خصوصا فيما يتعلق بالخصوصيات الثقافية والتاريخية والدينية لكل بلد ومسألة الحجم..الخ[34].

وقد ميز الفيلسوف البريطاني "جون ستيوارت ميل" في تطبيق هذا الأسلوب بين طريقتين للمقارنة لكل منهما منهجه أي منهج التشابه Method of Agreement ومنهج الاختلاف Method of Difference.

– الطريقة الأولى: بالنسبة إلى الحالات الأكثر تشابها

يتم اختيار الحالات الأكثر تشابها التي تشترك في مجموعة كبيرة من الخصائص، بهدف إبراز الاختلافات الجوهرية بينها، واعتبارها متغيرات تفسيرية تساعد على تفسير الاختلاف في أنماط السلوك والأبنية[35]، بالاعتماد على منهج الاختلاف، أي أن هذه الحالات تتميز ببعض الاختلافات التي لا يمكن الكشف عنها إلا من خلال منهج الاختلاف[36].

– الطريقة الثانية: بالنسبة إلى الحالات الأكثر اختلافا

تقوم على خلاف الطريقة الأولى على اختيار الوحدات والمواقف الأكثر تعارضا أو اختلافا خصوصا في السلوك الملاحظ، ودراستها من خلال منهج التشابه لأنها تشترك في بعض الخصائص التي نريد استخلاصها وجعلها عوامل تفسيرية رغم التعارض في جميع الخصائص الملاحظة، فمثلا لو أخذنا الهند والدنمارك سنجد أن كلاهما يختلفان في البنية الاجتماعية والسياسية، إلا أنهما يتميزان بوجود نظام نيابي ديمقراطي، أما في حالة المقارنة بين الهند والصين سنجد أنهما يشتركان في العديد من الخصائص كالحجم الجغرافي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعدد السكان، غير أن معيار الحجم ليس له أي دور في تحقيق الديمقراطية في الحالتين لأن الهند دولة ديمقراطية والصين عكس ذلك، وبالتالي ضرورة البحث في عوامل تفسيرية أخرى كالموروث التحرري، والثقافي..الخ [37].

جدول رقم (02): يوضح الاختلاف بين منهج التشابه ومنهج الاختلاف

	منهج الاختلاف			منهج التشابة		
وحدات الدراسة	دولة 1	دولة 2	دولة 3	دولة 1	دولة 2	دولة 3
الخصائص	خصائص متشابهة			خصائص متعارضة		
العامل التفسيري	ثقافي	سياسي	تاريخي	ثقافي	ثقافي	ثقافي
النتائج	ديمقراطي	ديمقراطي	هجين	ديمقراطي	ديمقراطي	ديمقراطي

فكما هو مبين في الجدول أعلاه تم اختيار ثلاث عينات للمقارنة وفق منهج الاختلاف تشترك جميعها في نفس الخصائص ويشترك اثنان منها في نفس العامل التفسيري الثقافي ولها نفس النتيجة نظام ديمقراطي، بينما في الحالة الثالثة نجد أن اختلاف العامل التفسيري هو ما جعل النظام هجين، وهكذا فان غياب العامل التفسيري يفسر لنا نتيجة الاختلاف، أما في الحالة الثانية فنلاحظ اختلاف الخصائص بين الدول الثلاث موضوع المقارنة لكنها في المقابل تشترك في نفس العامل التفسيري الثقافي مما قاد إلى حصولها على نفس النتيجة نظام ديمقراطي.

ج. **المقارنة ضمن حالة واحدة:**

على الرغم من أهمية الدراسات القطرية التي تعتمد منهج دراسة الحالة، إلا أن الباحثين في مجال السياسة المقارنة انقسموا حولها إلى فريقين، بين من يرفض اعتبار دراسة الحالة طريقة مقارنة مثل "جيوفاني سارتوري "، وبين من يعتبر أن هذا النوع من الدراسات يمكن أن تتضمن عنصر المقارنة، إذا استخدمت المفاهيم التي تنطبق على البلدان الأخرى أو سعت إلى تقديم استدلالات علمية تتجاوز الحالة المدروسة، وهو الرأي الذي يدافع عليه الباحث "تود لوندمان"، وبالتالي حتى لو كانت دراسة الحالة لا تشكل في حد ذاتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحثا مقارنا، إلا أن وصف الحالات والبلدان بشكل منفرد مهم حسب رأيه لتشكيل قاعدة بيانات في شكل مادة خام للمقارنة فيما بعد، أي أن دراسة الحالة هي الخطوة الأولى للمقارنة[38].

وبغض النظر على القيود المفروضة على مثل هذا النوع من الدراسات وتراجعها في الآونة الأخيرة سواء في الكتب المعروضة أو المجلات السائدة في العلوم السياسية بصفة عامة وفي مجال السياسة المقارنة بصفة خاصة، إلا أن علم السياسة استفاد بشكل كبير من العديد من الدراسات العلمية ذات الطابع القطري التي تخص دولة أو نظام واحد. ولعل من أبرز ها ما يلي:

– كتاب "الديمقراطية في أمريكا" تأليف "أليكس دي توكفيل" والذي خصصه لدراسة فكرة الديمقراطية في الأمة الأمريكية الناشئة .

– دراسة "روبيرت داهل" R. Dahl الصادرة عام 1961 والمعنونة بـ "من يحكم: الديمقراطية والسلطة في مدينة أمريكية"، حيث خصص دراسته هذه لفكرة السلطة السياسية والتمثيل بمدينة نيو هافن New Haven الأمريكية.

– دراسة الباحث الأرجنتيني "غيليرمو أدونيل" Guillermo O'donnell الصادرة عام 1973 والموسومة بـ " التحديث والتسلط البيروقراطي" والتي خصصها لدولة الأرجنتين .

– دراسة "صاموئيل بوبكين" Samuel L. Popkin عام 1979 بعنوان: "الفلاح العقلاني: الاقتصاد السياسي للمجتمع الريفي في الفيتنام " وتتمحور حول فكرة الاقتصاد الأخلاقي للفلاحين والزراعة في الفيتنام.

– دراسة الباحث الأمريكي "سيدني تارو" Sidney Tarrow عام 1989 المعنونة بـ "الديمقراطية والاضطراب: الاحتجاج والسياسة في ايطاليا 1965-1975".

– دراسة الباحث المختص في الصراعات العرقية والدينية في منطقة جنوب أسيا "أشتوش فارشني" Ashutosh Varshney عام 2002 المعنونة بـ " الصراع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العرقي والحياة المدنية: الهندوس والمسلمين في الهند ". وهي كلها دراسات لحالات فردية[39].

الخاتمة:

يعتمد التحليل السياسي المقارن على الدراسة المقارنة للدول والسياسات والمجتمعات والأنظمة والهيئات فوق وطنية وجميع الوحدات السياسية تحت دولاتية، إضافة إلى مختلف الظواهر السياسية المرتبطة بحياة الإنسان وبوجوده والتي تتضمنها مختلف العمليات السياسية من انتخابات، ومشاركة سياسية، وتنمية وسياسة عامة، وأحزاب سياسية، ونقابات، ورأي عام وحكم راشد، وقضايا الفساد والنمو والتنمية المستدامة..الخ، والتي تساعدنا على فحص الأسئلة الرئيسية في علم السياسة والبحث في أسباب تقدم المجتمعات وتأخرها أو وجود أنظمة ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية وحكومات مدنية وأخرى عسكرية وأنظمة مفتوحة وأخرى مغلقة.

وبذلك يمكن الاستفادة من المنهجية المقارنة في تحليل جميع هذه الظواهر، وذلك في سياق حالات متعددة أو عدد قليل من الحالات أو يمكن دراستها ضمن حالة واحدة عبر أزمنة متنوعة، وعليه يمكن القول كنتيجة:

أن التحليل السياسي المقارن ساهم بقسط وافر في تطور علم السياسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى قبل ذلك من خلال إسهامات الرواد، لأن المنهج المقارن يظل أنسب منهج في علم السياسة في ظل عدم إمكانية تطبيق التجربة، والذي يعتمد على قياس العلاقة بين المتغيرات، واختبار الفروض التي يتم صياغتها عن طريق الملاحظة المباشرة أو عن طريق الرؤى النظرية، واختبارها بالمقارنة مع حالات مشابهة أو مختلفة لها نفس النتائج أو المنطلقات ومن تم تعميم هذه النتائج من خلال إمكانية التنبؤ الاحتمالي بمسار الظواهر المشابهة أو المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أن نجاح الدراسات المقارنة يعتمد كذلك على العديد من الشروط الواجب توفرها لاختبار الفرضيات والوصول إلى تعميمات امبريقية، حيث يجب أن تكون الوحدات محل الدراسة والمقارنة تشترك في حد أدنى من التماثل في الخصائص الرئيسية والتي تسمح بالمقارنة، أو أنها مختلفة إلى حد ما بما يسمح للباحث من إيجاد عوامل تفسيرية لعناصر الاختلاف والتشابه.

هوامش البحث:

1. Daniele Caramani, "Introduction to the Comparative Method with Boolean Algebra " , (6/9/2008) :01,
https: //www.corwin.com/sites/default/files/upm binaries/23152_Chapter_1.pdf .

2. محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي- النظرية- المنهج، ط01.(لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، 93-94.

3. Peter Johan ," Methodology in comparative studies" ,(20/04/2011): 02 ,https: //pjlor.files.wordpress.com/2010/06/chapter-4-draft-2011-04-20.pdf,.

4. Abdul-Rahoof Adebayo Bello, *Introduction to Comparative Politics* (Lagos: National Open University of Nigeria, 2009), 67.

5. برتراند بادي وغي هيرمت، *السياسة المقارنة*، ترجمة. عز الدين الخطابي، ط01. (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، 08-09.

6. نفس المرجع، 35-36.

7. نفس المرجع، 120- 122.

8. نفس المرجع، 122- 123.

9. عادل فتحي ثابت عبد الرحمان، *النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة* (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006-2007)، 34-35.

10. برتراند بادي وغي هيرمت، المرجع السابق، 122- 123.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11.Todd Landman, *Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction*,Third ed . (USA: Routledge, 2008) ,04.

12.Ibid, 05.

13.محمد شلبي، *المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات* (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997)، 48.

14.Todd Landman, OP.Cit, 06.

15.Ibid.

16.Ibid,09.

17.محمد شلبي، المرجع السابق، 52-53.

18.Todd Landman, OP.Cit, 10.

19.Ibid,11.

20.Kenneth Nwton and Jan W. Van Deth ,*Foundations of Comparative Politics Democracies of the Modern World* ,2nd ed. (USA: Cambridge University Press ,2009) ,400.

21.محمد نصر عارف، المرجع السابق، 114.

22.Kenneth Nwton and Jan W. Van Deth, Op.Cit, 01-02.

23.محمد نصر عارف، المرجع السابق، 115.

24.برتراند بادي وغي هيرمت، المرجع السابق، 25-26.

25.محمد نصر عارف، المرجع السابق، 117.

26.نفس المرجع، 118-119.

27.Peter Johan, Op.Cit,08.

28.Todd Landman, OP.Cit, 24.

29.برتراند بادي وغي هيرمت، المرجع السابق، 22-32.

30.Kenneth Nwton and Jan W. Van Deth,Op.Cit,403.

31.Todd Landman, Op.Cit, 24.

32.Kenneth Nwton and Jan W. Van Deth,Op.Cit,402.

33.Todd Landman, OP.Cit, 27.

34.Kenneth Nwton and Jan W. Van Deth,Op.Cit,404.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

35.محمد نصر عارف، المرجع السابق، 106.

36.Kenneth Nwton and Jan W. Van Deth,Op.Cit, 406.

37.Ibid, 407.

38.Peter Johan, Op.Cit,11.

39.Todd Landman, OP.Cit, 29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com